

سياسة التيسير الكمي كآلية حديثة لتطبيق السياسة النقدية- دراسة تحليلية نظرية لآفاق

تطبيق سياسة التيسير الكمي في الجزائر.

إعداد:

د. محمد هاني *

د. ميلود وعيل **

ملخص:

عندما يدخل الإقتصاد مرحلة الإنكماش الإقتصادي، أو تعصف به أزمة مالية أو مصرفية يلجأ البنك المركزي إلى سياسة نقدية غير تقليدية للمؤسسات الإقتصادية والقطاع الإنتاجي تسمى سياسة التيسير الكمي، من خلال طبع كتلة نقدية ليس لها مقابلات، وبالتالي نكون أمام كتلة نقدية من فراغ من الناحية الإقتصادية والحقيقية، يتم طرحها في الإقتصاد في حالة الإنكماش الإقتصادي عن طريق عملية السوق المفتوحة التي تختلف إختلافا جذريا عن سياسة التيسير الكمي من حيث مقابلات الكتلة النقدية المستخدمة، وتستخدم هاته السياسة التي هي أداة غير تقليدية للسياسة النقدية، في الأزمات المالية من أجل الإنقاذ المالي والمصرفي المستعجل، بالإضافة إلى إعادة الدورة الإقتصادية إلى مرحلة الرواج الإقتصادي في حال دخل الإقتصاد مرحلة الإنكماش، ونادرا ما يتم اللجوء إليها لتمويل الموازنة العامة.

في هذه الورقة عاجلنا موضوع سياسة التيسير الكمي، من خلال تتبع إمكانية تطبيقها في الجزائر بالنظر إلى الظروف الإقتصادية السائدة ومقارنتها مع شروط سياسة التيسير الكمي، وآلية تطبيقها وغرضها، وقد توصلنا إلى نتيجة مفادها أن هاته السياسة لا يمكن تطبيقها في الجزائر، وهذا راجع لشروطها التي لا تتوفر الإقتصاد الجزائري، ناهيك عن الإختلال الهيكلي في الإقتصاد الجزائري، بالإضافة عدم مرونة الجهاز الإنتاجي الجزائري.

الكلمات المفتاحية: التيسير الكمي، النمو الإقتصادي، طبع النقود من الفراغ، الإجراءات الحديثة للسياسة النقدية.

Abstract:

When the economy enters the stage of economic contraction or is hit by a financial or banking crisis, the central bank uses a monetary policy that is unconventional for economic

* د. محمد هاني- أستاذ مساعد بكلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير - جامعة البويرة - Hani.m85@hotmail.com

** أستاذ محاضر - بكلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير - جامعة البويرة.

institutions and the productive sector, called quantitative easing policy, by printing an uncontested cash mass. In the case of economic contraction, the economy is exposed in the case of economic contraction by an open market process that is radically different from quantitative easing in terms of monetary cluster interviews. This policy, which is an unconventional tool for monetary policy, is used in crises Mechanism for the financial and banking rescue urgent, in addition to the re-economic cycle to the economic boom phase in the case of income economy contraction phase, and rarely used to finance the general budget.

In this paper, we have addressed the issue of quantitative easing policy, following the possibility of applying it in Algeria in view of the prevailing economic conditions and comparing them with the terms of the quantitative easing policy, the mechanism of its application and its purpose. We reached the conclusion that this policy can not be applied in Algeria. Algeria's economy is not available, let alone the structural imbalance in the Algerian economy, in addition to the inflexibility of the Algerian production apparatus.

Keywords: quantitative easing, economic growth, money printing Against the cash mass, modern monetary policy measures.

مقدمة:

عندما يدخل الإقتصاد مرحلة الإنكماش الإقتصادي، أو تعصف به أزمة مالية تلجأ الحكومة وإلى جانبها السلطة النقدية، إلى تطبيق سياسات إقتصادية منها المالية ومنها النقدية وغير ذلك من السياسات الإقتصادية التقليدية، هاته السياسات قد تصاحبها إجراءات إقتصادية وقانونية وغير ذلك لضمان تحقيق الهدف الأساسي وهو الخروج من الإنكماش الإقتصادي، إلا أنه ومع تطور الوضع الإقتصادي وتعقد النظم الإقتصادية والعملة وترايط الأسواق المالية وغيرها، جعل السياسات الإقتصادية التقليدية عاجزة عن تحقيق هذا الهدف، وعليه لجأت الإقتصاديات إلى تطبيق سياسات غير تقليدية سواء كانت على مستوى السياسة المالية أو على مستوى السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف، كما أنها تلجأ إلى إجراءات وممارسات غير تقليدية لدعم السياسة الإقتصادية المطبقة.

من بين هاته السياسات الإقتصادية غير التقليدية نجد سياسة التيسير الكمي، وما يتبعها من ممارسات غير تقليدية على مستوى الصيرفة المركزية، والتي تهدف بالأساس إلى الحيلولة دون دخول الإقتصاد في مرحلة الإنكماش الإقتصادي، أو الخروج منه.

الإشكالية: مما سبق يمكننا صياغة إشكالية البحث على النحو الآتي:

تتضمن إشكالية البحث آفاق وإمكانية لجوء الجزائر إلى سياسة التيسير الكمي كآلية تمويل للأعوان الإقتصادي، عندما يبدأ الإقتصاد الدخول في مرحلة الإنكماش الإقتصادي، أو كسياسة إنقاذ مالية في الأزمات المالية والإقتصادية، بالإضافة الى تحقيق العديد من الأهداف الإقتصادية، وعليه فإن إشكالية بحثنا تتمحور حول إمكانية تطبيق سياسة التيسير الكمي في الجزائر، في ظل الظروف الإقتصادية القائمة.

هدف الدراسة :

يتمثل هدف الدراسة في محاولة تسليط الضوء على سياسة التيسير الكمي كآلية للتمويل غير التقليدي للأعوان الإقتصاديين وليس الموازنة العامة في الجزائر، يتم اللجوء إليها من أجل تمويل المؤسسات الإقتصادية التي شهدت أزمة تمويل بعد الصدمة السالبة الخارجية المتأتية من تراجع إيرادات قطاع المحروقات، والتي مردها بالدرجة الأولى إلى تذبذبات وصددمات أسعار النفط في الأسواق الدولية، على إعتبار أن هذا القطاع ذو آلية حر خلفي للقطاعات الإقتصادية الأخرى، وذلك لاعتماد الإقتصاد الجزائري على القطاع بنسبة كبيرة على ريع النفط في الناتج المحلي الخام، وعليه تهدف دراستنا إلى تتبع إمكانية تطبيق سياسة التيسير الكمي في الجزائر كآلية جديدة في السياسة النقدية، ومدى تأثير ذلك وإنعكاساته الإيجابية والسلبية في الإقتصاد الجزائري.

حدود الدراسة: تتمثل حدود الدراسة في دراسة إمكانية تطبيق سياسة التيسير الكمي، كآلية للتمويل غير التقليدي للمؤسسات الإقتصادية في الجزائر لأول مرة منذ الإستقلال بهذه الصورة في الإقتصاد الجزائري، وانعكاساتها الإيجابية والسلبية على الإقتصاد الوطني، وتأثير ذلك على الاستقرار الإقتصادي 2018.

المنهج المتبع:

بناء على ماسبق ذكره، فقد قمنا بإتباع المنهج الوصفي من أجل تحديد مختلف المفاهيم والعلاقات التي يتناولها هذا الموضوع، كما استخدمنا طريقة التحليل والترتيب من أجل تحليل واقع وآفاق تطبيق سياسة التيسير الكمي في الجزائر، وذلك من خلال دراسة تحليلية نظرية للظروف المحيطة بتطبيق هاته السياسة كآلية يتم اللجوء إليها في الجزائر لأول مرة منذ الإستقلال، وقد إستخدمنا التحليل النظري لعدم تطبيق سياسة التيسير الكمي. أقسام الدراسة: تنقسم الدراسة إلى ثلاثة أقسام أساسية، وذلك على النحو الآتي:

للإطار النظري لسياسة الإصدار النقدي وسياسة التيسير الكمي .

للإطار التحليلي (التطبيقي): آفاق تطبيق سياسة التيسير الكمي في الجزائر .

أولاً: الإطار النظري لسياسة التيسير الكمي، وتناول فيها ما يلي:

1. الخلفية التاريخية لآلية التيسير الكمي.

تعود نشأة أداة أو سياسة التيسير الكمي إلى أزمة الكساد الكبير 1929-1933، حين تم تطبيقها لأول مرة سنة 1932م، من قبل الرئيس الأمريكي روزفلت، أي أنه تم اللجوء إلى طبع كتلة نقدية ليس لها مقابل في جانب الخصوم في ميزانية الاحتياطي الفدرالي، من أجل ضخها في الاقتصاد الأمريكي كإجراء من شأنه أن يحد من أزمة الذعر التي تشهدها المصارف الأمريكية في سحب الودائع من طرف الأعوان الاقتصاديين، إلا أن ما ميز عملية التيسير الكمي في هاته الفترة هو أنه تم تطبيقها لأول مرة في التاريخ الإنساني الإقتصادي، دون أن تكون لها خلفية فكرية، أي أنه تم تطبيقها دون أن تكون لها نظرية إقتصادية أو حتى خلفية فكرية، وقد جاءت في فترة التخلي عن النظام النقدي - الصرف بالذهب - سنة 1932م¹ والتحول نحو نظام الإصدار الحر، الذي يستوجب غطاء للكتلة النقدية، وليس له حدود في الإصدار النقدي الورقي.

إلا أن هناك من الإقتصاديين من يركز على مدى لجوء البنوك المركزية في العالم الى تطبيق آلية التيسير الكمي كإداة غير تقليدية للسياسة النقدية، والتي كان التوسع في استعمالها مع إنفجار فقاعة الانترنت سنة 2000م وما بعدها، بحيث تم إستعمال سياسة التيسير الكمي مع سياسة مرافقة لها، هي سياسة أسعار الفائدة بالغة التدني، في توليفة مثالية من أجل مواجهة الإنكماش الإقتصادي الذي أثارته فقاعة الانترنت وهجمات 09/11 2001م، والعجز في الميزان التجاري الأمريكي مع الصين وكساد عام 2001، وهو ما دفع الاحتياطي الفدرالي الى الإبقاء على أسعار الفائدة أطول ما يبرره الإنكماش الإقتصادي في العادة، وقد شكلت بذلك سياسة أسعار الفائدة البالغة التدني مع آلية التيسير الكمي التوليفة المثلى لمواجهة الإنكماش الإقتصادي في الولايات المتحدة.

وقد تعاقبت البنوك المركزية في استعمال أداة التيسير الكمي لسبب أو لآخر (نفصل أسباب اللجوء إليها لاحقاً)، إلا أننا نشير هنا عند لجوء بنك مركزي في دولة ما إلى آلية التيسير الكمي، فإنه يجب عليه مراعاة الشركاء التجاريين ومدى إستعمالهم لهاته الأداة، لأنها تمثل خفضاً في قيمة النقد التي تم تطبيقه فيه، وهو ما يكسب المنتجات المحلية ميزة تنافسية غير مستحقة مقارنة مع سلع الشركاء التجاريين، وهو ما يؤدي الى خفض تنافسي لقيمة العملة وزيادة الحماية التجارية قد تصل أحيانا الى سياسات حمائية تدميرية.

2. تعريف سياسة التيسير الكمي.

هاته الأدوات وإن كان إستعمالها يعود إلى أزمة الكساد الكبير، وبالضبط سنة 1932 من طرف الرئيس الأمريكي روزفلت، إلا أنها تبقى أداة غير تقليدية بالنسبة للبنوك المركزية، كما أنها لا تلجأ إليها كثيراً، هاته الأداة تسمى بالتيسير الكمي.

التعريف الأول: التيسير الكمي هو "عبارة عن سياسة نقدية يقوم بموجبها المصرف المركزي بزيادة حجم مركزه المالي ليتمكن من زيادة حجم الأموال المخصصة للإقراض عبر إصدار نقدي جديد، يقوم البنك المركزي باستخدام

هذه النقود الجديدة لشراء الأصول من المصارف الأخرى، مما يزيد من السيولة لدى تلك المصارف، فتصبح بذلك قادرة على إعطاء المزيد من القروض للراغبين بذلك².

التعريف الثاني: التيسير الكمي هو "إحدى أدوات السياسة النقدية التي تستخدم في أوقات الأزمات، وتعني خطة التيسير الكمي عملية خلق النقود من فراغ، حيث سيقوم الاحتياطي الفدرالي* بزيادة الأساس النقدي في الولايات المتحدة الأمريكية، واستخدامه لشراء السندات الحكومية من المؤسسات المالية التي يفترض أن تستخدم هذه الزيادة في الأساس النقدي في عمليات الإقراض وزيادة حجم الائتمان، وهو ما يؤدي إلى زيادة عملية خلق النقود بصورة مضاعفة، يعتمد ذلك على قيمة المضاعف النقدي"³.

التعريف الثالث: يعرف التيسير الكمي بأنه "سياسة نقدية غير تقليدية تستخدمها البنوك المركزية لتنشيط الاقتصاد القومي، عندما تصبح السياسة النقدية التقليدية غير فعالة، حيث يشتري البنك المركزي الموجودات المالية لزيادة كمية الأموال المتدفقة إلى الاقتصاد، وتتميز آلية التيسير الكمي هذه عن السياسة المعتادة في شراء أو بيع الموجودات المالية بأنها تهدف إلى الحفاظ على معدلات الفائدة في السوق عند المستوى المحدد والمستهدف⁴.

من خلال ما سبق يمكننا تعريف التيسير الكمي على النحو الآتي:

التيسير الكمي هو "عملية خلق كتلة نقدية من طرف البنك المركزي دون وجود مقابل لهاته الكتلة، يتم ضخ هاته النقود في الإقتصاد عن طريق شراء الديون المتعثرة و/أو السندات الحكومية، وبعد إستعادة النشاط الاقتصادي إنتعاشه، يتم إعادة بيع هاته السندات، وتحتفي هاته النقود وحسب (يتم تدميرها من قبل البنك المركزي) كما تم ضخها أول مرة".

3. هدف سياسة التيسير الكمي:

يهدف التيسير الكمي إلى إنعاش الإقتصاد، من خلال توفير السيولة المالية للبنوك التجارية من جهة، ما يجعلها قادرة على الإقراض من جديد، كما أنه يقوم بشراء كبير للسندات الحكومية وغير الحكومية، ما يجعل أسعارها ترتفع بشكل كبير ومتسارع، وبالتالي إنخفاض معدلات الفائدة عليها من جهة أخرى، ما يجعل البنوك التجارية تفضل اللجوء إلى الإقراض بدل الاستثمار في السندات، وهو ما يوفر دفعة للإقتصاد ذات تغذية ذاتية. من جهة أخرى فإن سياسة التيسير الكمي قد يتم اللجوء إليها إستثنائيا وفي حالات نادرة، من أجل تمويل الموازنة العامة السنوية للدولة، أو من أجل تمويل المخططات التنموية طويلة ومتوسطة الأجل.

4. فعالية سياسة التيسير الكمي وشروطها:

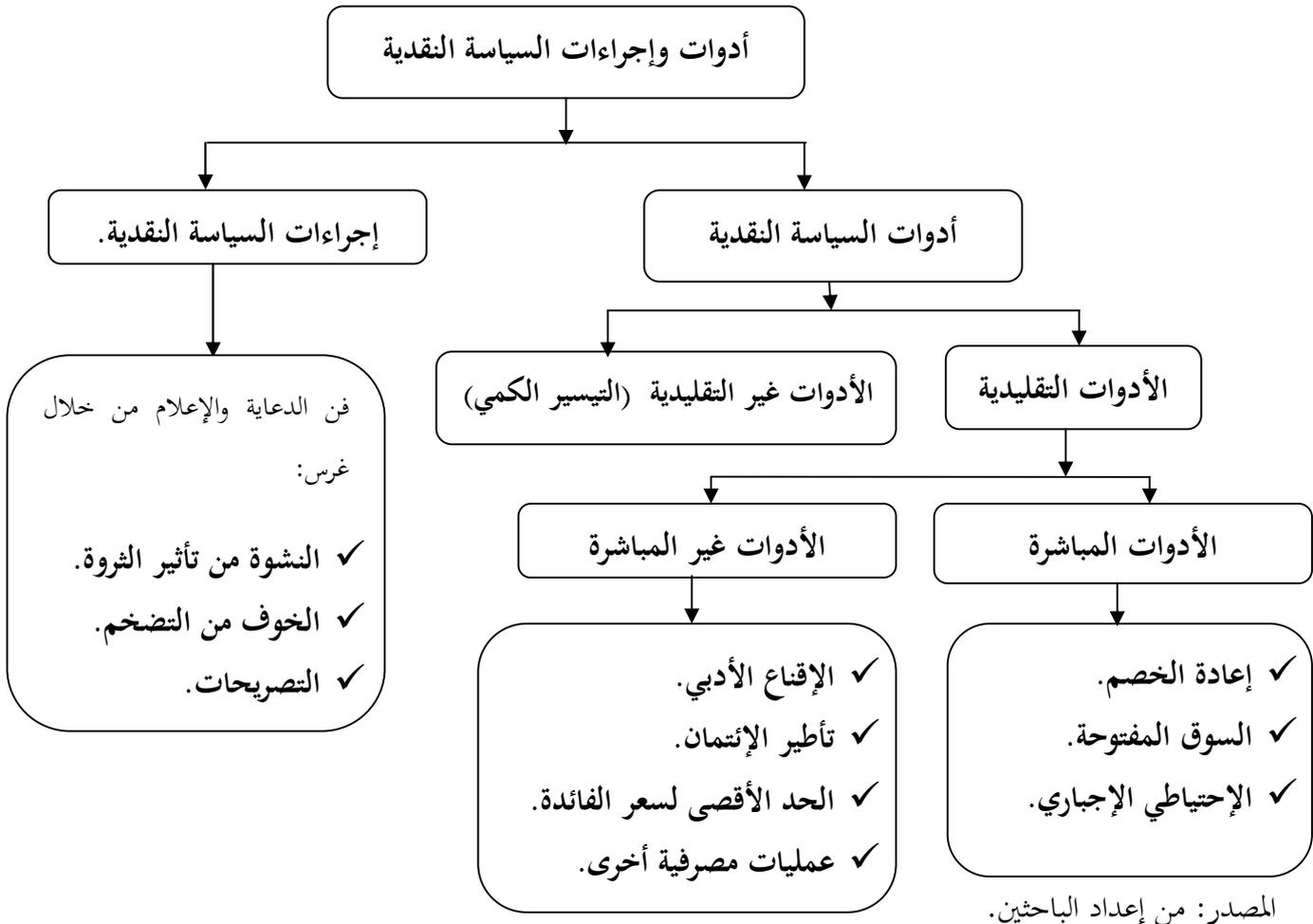
إلا أن ما يميز هاته الأداة، هو أنها تكون ذات فعالية في حالة الإنكماش الإقتصادي فقط، بهدف تعزيز النمو الإقتصادي، بشرط أن يكون معدل التضخم دون الـ 2%، على إعتبار أن الكتلة النقدية المطروحة ليس لها مقابلات لدى البنوك المركزية، وبالتالي فهي تشكل تضخم، كما أن التيسير الكمي يشترط أن تكون الكتلة

النقدية موجهة للأعوان الإقتصاديين، من أجل تحفيز الإستثمار والإستهلاك، ولا تذهب في شكل أرباح لمسيري البنوك التجارية، والمؤسسات المالية الكبيرة التي تجب على الحكومة إنقاذها باعتبارها محركا للإقتصاد (فاني ماي، فريدي مايك... الأمريكية*)، ناهيك عن مراعاة الشركاء التجاريين، ومدى إستعمالهم لهاته الأداة**، ووضعية الإقتصاد لديهم، حتى لا يتم الدخول في حرب عملات، أو سياسات حمائية تدميرية، على إعتبار أن عملية التيسير الكمي ما هي إلا خفض لقيمة العملة، يستدعي خفض مماثل من قبل الشركاء التجاريين لعملاتهم، حتى لا يسرق منهم النمو الإقتصاد نتيجة هاته العملية.

5. موقع آلية التيسير الكمي في السياسة النقدية وأهميتها.

من المسلمات الإقتصادية أن السياسة النقدية هي "مجموعة أدوات وإجراءات يتم من خلالها تنظيم وضبط المعروض النقدي في الاقتصاد، من أجل تحقيق الأهداف النهائية للسياسة النقدية"⁵، وعليه فإننا من خلال هاته التعاريف نفصل هاته الأدوات والإجراءات على النحو الآتي في الشكل أدناه:

الشكل رقم 01 : أدوات وإجراءات السياسة النقدية.



تتدخل السلطة النقدية عن طريق السياسة النقدية بزيادة أو تخفيض حجم المعروض النقدي عن طريق مختلف أدواتها التقليدية (المباشرة وغير المباشرة) وغير التقليدية، بغرض الوصول إلى الأهداف النهائية، وهاته الأدوات نذكرها على النحو الآتي:

الفرع الأول: الأدوات التقليدية.

بدأ إستخدامها من قبل البنوك المركزية قديما، وهي تضم الأدوات المباشرة، والأدوات غير المباشرة، التي فصلها على النحو الآتي:

أولاً: الأدوات غير المباشرة: تستخدم السلطة النقدية الأدوات غير المباشرة بهدف التأثير في حجم الائتمان، بغض النظر عن إستعمالاته، وهاته الأدوات تمكن السلطة النقدية من مراقبة تطور الوضعية النقدية في الاقتصاد بطريقة غير مباشرة، وهي تستهدف من خلال هاته الأدوات التأثير على البنوك لإستخدام احتياطاتها النقدية في الإقراض والتوسع في حجم الائتمان الكلي، وهاته الأدوات هي: **عمليات السوق المفتوحة**، نسبة الإحتياطي الإجباري، **سعر إعادة الخصم**، وما يميز هاته الأدوات أنها غير فعالة في حالة الركود الإقتصادي، وفعالة في حالة الراج فقط، كما أن السلطات النقدية تستطيع من خلالها توفير السيولة المالية للبنوك التجارية، من أجل دعن قدرتها على الإقتراض، إلا أنها لا تستطيع أن تجبر الأعوان الإقتصاديين على الإقتراض من البنوك، وبالتالي يبقى إستعمالها ذا فعالية محدودة، إلا في حالة الراج الإقتصادي، من أجل التأثير على أسعار الفائدة، أو إستهداف التضخم فقط⁶.

ثانياً: الأدوات المباشرة: إذا كانت الأدوات غير المباشرة تستهدف التأثير في حجم الائتمان فان الأدوات المباشرة تستهدف التأثير في نوع الائتمان، إضافة إلى تقييد حرية البنوك التجارية في ممارسة بعض أنشطتها المالية، وغالبا ما تستخدم الأدوات المباشرة للتأثير على قطاعات دون أخرى في الإقتصاد، والأدوات المباشرة للسياسة النقدية هي⁷ **الإقناع الأدبي**، **الحد الأقصى لسعر الفائدة على الودائع**، **تأطير الائتمان**، **عمليات مصرفية أخرى**، ما نشير إليه هنا أن الأدوات المباشرة للسياسة النقدية قد تلقى عدم إستجابة من قبل البنوك التجارية والمؤسسات المالية العاملة في الإقتصاد، خاصة إذا كانت ذات مصادر تمويل متعددة، وذات إستخدامات متخصصة، كصناديق التحوط، وصناديق الاستثمار السيادية وهي عبارة عن كيانات إستثمارية ضخمة، تكون في أغلب الأحيان مهمتها إعادة تدوير وإستثمار الفوائض المالية للدول، هذا بالإضافة الى أن البنوك التجارية الاجنبية لا يهمنها تطبيق السياسة النقدية بقدر ما يهمنها تحقيق الأرباح، خاصة وأن إعادة تمويلها غير متعلقة بالبنك المركزي المحلي في أي دولة، لأنها بنوك متعددة الجنسيات وذات أصول مالية ضخمة، ولا تحتاج أساسا لعمليات إعادة التمويل إلا نادرا، وعليه فإن تدخل البنك المركزي بالأدوات المباشرة للسياسة النقدية من أجل تنفيذ سياسة نقدية معينة (إنكماشية - توسعية)، قد يصدم بعدم إستجابة البنوك التجارية والمؤسسات المالية العاملة في

الاقتصاد، هذا إذا لم تكن هناك إحتياجات على تطبيق أداة معينة، والتي قد تحد من نشاط البنوك التجارية والمؤسسات المالية، أن الأدوات المباشرة للسياسة النقدية تكون فعالة في الحالة التي يكون فيها الجهاز المالي والمصرفي صغيرا، كما أن سيطرة البنك المركزي تكون كبيرة على هذا الجهاز نوعا ما، وبالتالي يكون قادرا على إلزام مؤسسات الجهاز المصرفي بتنفيذ القرارات الصادرة عنه.

الفرع الثاني: الأدوات غير التقليدية - أداة التيسير الكمي.

للسياسة النقدية أدوات تقليدية وأدوات غير تقليدية، إلا أنه من المتعارف عليه، أن البنوك المركزية تستخدم الأدوات التقليدية في إدارة السياسة النقدية، من أجل تحقيق الأهداف المرسومة لها، إلا أنه هاته الأدوات تكون في حالات عديدة غير فعالة في تحقيق هاته الأدوات، لأن الظروف غير مواتية لتطبيق أدوات معينة على أرض الواقع، وعليه تلجأ السلطات النقدية إلى الأدوات غير التقليدية المتمثلة في أداة التيسير الكمي.

أداة التيسير الكمي هي أداة من أدوات السياسة النقدية، تعرف هاته الأداة في الأدبيات الإقتصادية بأنها الأداة غير التقليدية للسياسة النقدية، لها إستعمالات ومواضعها، شأنها في ذلك شأن الأدوات الأخرى للسياسة النقدية، وقد تم تصميمها من أجل الإلتفاف على عيوب وإخفاقات الأدوات التقليدية للسياسة النقدية، ففي حال عدم تمكن الأدوات التقليدية من الوصول إلى أهدافها المرسومة، أو تعذر تطبيق الأدوات التقليدية على أرض الواقع لسبب أو لآخر كالمرحلة التي تمر بها الدورة الإقتصادية رواج أو كساد مثلا، وغيرها من الأسباب التي تكون فيها الأدوات التقليدية غير فعالة أو لا يمكن تطبيقها، يأتي دور آلية التيسير الكمي بإعتبارها الأداة غير التقليدية الكفيلة بتحقيق الأهداف التي عجزت عن تحقيقها الأدوات التقليدية، وعليه فإننا هنا نقود بعرض وجيز لأدوات السياسة النقدية، مع تفصيل أهمية كل أداة ومدى فعاليتها في تحقيق الأهداف المرسومة لها، كما نفصل في الظروف التي يتم فيها تطبيق الأدوات غير التقليدية، لنصل في الأخير إلى آلية التيسير الكمي بإعتبارها الأداة غير التقليدية للسياسة النقدية

وعموما تلجأ السلطات النقدية إلى آلية التيسير الكمي هاته، عند إستنفاد جميع الحلول والإمكانات في تطبيق الأدوات غير التقليدية، في تحسين الاقتصاد أو نقله من حالة الانكماش الاقتصادي الى حالة الراج الإقتصادي، وعليه فآلية التيسير الكمي تعمل في الحالات التي لا يمكن فيها تطبيق الأدوات التقليدية، التي يتم تطبيقها في حالات الراج الإقتصادي، وتستهدف إما توفير السيولة لدى البنوك التجارية والمؤسسات المالية العاملة، وإما من أجل التحكم في المعروض النقدي، سواء بزيادة الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد أو تخفيضها، أما آلية التيسير الكمي فهي تهدف بالأساس إلى الإنقاذ المالي للمؤسسات التي تكون على حافة الإفلاس أي في حالة الأزمات الاقتصادية التي تتطلب عمليات إنقاذ مستعجلة، او يتم إستعمالها في حالات الإنكماش والركود والكساد الإقتصادي، من أجل نقل الإقتصاد إلى حالة الراج الاقتصادي.

الفرع الثالث: الإجراءات غير التقليدية للسياسة النقدية.

يعمل البنك المركزي إلى تحقيق الأهداف النهائية للسياسة النقدية، والمتمثلة في :

- ✓ تحقيق الإستقرار في الأسعار (التضخم).
- ✓ تحقيق العمالة الكاملة.
- ✓ تحقيق نمو اقتصادي مرتفع.
- ✓ تحقيق توازن ميزان المدفوعات (التوازن الخارجي).
- ✓ مكافحة التقلبات الدورية.

وذلك من خلال الأدوات التقليدية وغير التقليدية السابقة الذكر، إلا أنه في غالب الأحيان الأدوات التقليدية وغير التقليدية على حد سواء، قد لا تعمل بفعالية كافية لتحقيق هاته الأهداف، وعليه يجب دعمها بالعديد من الإجراءات اللازمة من أجل توفير ظروف أكثر ملاءمة لتحقيق أهدافها بفعالية، هاته الإجراءات إما أن تكون مصاحبة لتطبيق الأدوات بإختلافها، وإما أن تكون إجراءات يتم تطبيقها أو إتخاذها بمعزل عن هاته الأدوات.

نشير هنا أن مجموع الأدوات التقليدية وغير التقليدية على حد سواء بالإضافة إلى الإجراءات الأخرى، تهدف في كجملها إلى زيادة الطلب الإجمالي من أجل الوصول إلى مرحلة الإنعاش الإقتصادي، وهذا كله يستلزم زيادة سرعة تداول النقود، إلا أن ما يميز سرعة دوران النقود أنها عامل لا يمكن لأحد السيطرة عليه، السلطات النقدية والسلطات المالية على حد سواء، كما ان هذا المتغير لا يمكن تنقيحه، وكل هذا راجع إلى أن سرعة دوران النقود تتميز بخاصية أساسية انها تتعلق بنفسية المستهلك والمستثمر، اي أنها سيكولوجية، تتعلق بكيفية شعور الشخص حيال تفضيلاته الإقتصادية في الحيز الزمني على وجه الإجمال، وهنا تكون السلطات النقدية عاجزة عن التأثير في سلوك الأعوان الإقتصاديين من خلال الأدوات التقليدية وغير التقليدية، وعليه وجب عليها اللجوء إلى إجراءات يمكن من خلالها التأثير في نفسية العون الاقتصادي بدفعه نحو الإنفاق، الذي يعتبر الظاهرة السلوكية القوية التي يصعب على البنك المركزي السيطرة عليها وتوجيهها إلا من خلال إجراءات معينة.

من جهة أخرى هناك متغير آخر غير الطبيعة السلوكية للعون الاقتصادي يأخذ البنك المركزي بعين الاعتبار عند اللجوء على هاته الإجراءات، وهو القاعدة النقدية التي يقوم البنك المركزي بطبعتها، فعلى الرغم من أن البنك المركزي له القدرة على التحكم فيها، غلا أنه يجب أن يأخذ بعين الاعتبار أن القاعدة النقدية لا تشكل سوى جزء بسيط من مجموع الكتلة النقدية والأموال ووسائل الدفع المتاحة التي يتعامل بها الأعوان الإقتصاديون، قد تصل في أحسن الأحوال إلى الثلث أكثر أو اقل بقليل، في حين أن مجموع النقود الكتابية وأشباه النقود التي تخلقها البنوك التجارية، وعليه فإن البنك المركزي لا يستطيع من خلال الأدوات التقليدية وغير التقليدية تسيير ال

وعليه فإننا نفصل هاته الإجراءات، والتي تعد غير تقليدية على النحو الآتي:

أولاً: النشوة من تأثير الثروة.

زيادة الطلب الإجمالي تستلزم زيادة سرعة تداول النقود في الإقتصاد، أي العمل على زيادة إنفاق القطاع الاستهلاكي الذي يؤدي الى زيادة سرعة دوران النقود في الإقتصاد، وهنا يقوم البنك المركزي بإتخاذ إجراء معين وهو العمل على غرس النشوة من تأثير الثروة في القطاع الاستهلاكي والإستثماري على حد سواء، والفكرة في تأثير نشوة الثروة تكمن في المستهلك والمستثمر سينفقون أكثر وبجربة أكبر إذا ما شعروا أنهم أكثر ثراء، وهنا يعمل البنك المركزي على وتر زيادة قيمة الأصول بإجراءات معينة، وهنا فإن البنوك المركزية تلجأ إلى الأصول المالية المتمثلة في الأسهم والسندات، والأصول الحقيقية المتمثلة في أسعار العقارات بصفة عامة والمساكن بصفة خاصة، وتلجأ البنوك المركزية إلى هاته الأصول بالتحديد لأنها معروفة على نطاق واسع ولا تحتاج إلى دعاية فكل الأعوان الإقتصاديين لديهم إطلاع على أسعار العقارات ولو من باب المعرفة فقط، كما أن هاته الأصول يمكن مراقبتها والتأثير فيه بسهولة.

كما أن هاته الأصول تتأثر سريعاً بالسياسات الإئتمانية والضريبية التي تتخذها السلطات المالية والنقدية، إلا أنها تتطلب أن تكون معدلات الفائدة تقترب من 0^+ أو صفرية بالكامل، بحيث لا يترك البنك المركزي مجالاً للمستثمرين والمستهلكين مجالاً كبيراً يتحركون فيه إذا أرادوا تحقيق عائدات وأرباح تفوق الصفر، وعليه سيلجأون لا محالة إلى الإستثمار في سوق الأوراق المالية بإختلاف منتجاتها، بالإضافة الى التوجه للإستثمار في العقارات والمساكن.

إلا أننا نشير هنا إلى أنه على البنك المركزي أن يكون حذراً في إستعمال إجراءات اللعب على وتر التأثير من نشوة الثروة، فالأصول التي تعكس الثروة لدى الأعوان الإقتصاديين متمثلة بالدرجة الأولى في الأصول المالية والعقارات بالإضافة الى السيولة النقدية، وعند أي فقاعة سيسارع الأعوان الإقتصاديون إلى الإحتياط لحسائر الثروة، وبالتالي يكون البنك المركزي قد جعل المستهلكين بالدرجة الأولى يمتنعون عن الإنفاق خوفاً من تدني ثروتهم، أو خوفاً من إرتدادات سلبية ناتجة عن تذبذبات الأصول المالية والعقارات، وبالتالي يحجم المستهلكون عن الإنفاق في الوقت الذي يكون فيه البنك المركزي بحاجة ماسة إلى زيادة الإنفاق بدلاً من تخفيضه، وقد دخل الإقتصاد مرحلة الركود الاقتصادي.

ثانياً: التخويف من التضخم.

يعمل البنك المركزي على اللعب على وتر التأثير من نشوة الثروة من أجل التأثير في معتقدات القطاع الخاص، إلا أن هذا الإجراء يكون في غالب الأحيان محدود التأثير، عندها يتجه البنك المركزي صوب أدواته المفضلة، وهي التخويف من التضخم، بحيث يعمل على أن يغرس في المستهلكين من جهة شعور الخوف من

التضخم من أجل زيادة الإستهلاك، على إعتبار أن قيمة النقد في علاقة عكسية مع المستوى العام للأسعار، فإذا ما تولد لدى المستهلك توقع من أن قيمة النقد ستخفص قيمتها مستقبلا، فإنه يفضل إنفاقها حاليا، بدلا من إدارها، هذا من جهة، من جهة أخرى فإن البنك المركزي عندما يلجأ الى إجراء التخويف من التضخم، فإنه يستهدف بالدرجة الأولى سعر الفائدة الحقيقي، الذي يعمل جاهدا على أن يكون سلبيا، ويكون ذلك من خلال التلاعب بثلاثة أمور دفعة واحدة، وهي سعر الفائدة الإسمي، معدل التضخم المتوقع والذي من خلال الدعاية يقوم بغرس شعور لدى الأعوان الإقتصاديين بأنه سيكون مرتفعا، وكل هذا لجعل المتغير الثالث وهو سعر الفائدة الحقيقية سالبا، الذي يحتسب من خلال الفرق بين سعر الفائدة الإسمي ومعدل التضخم المتوقع $Ir = In - inf$ بحيث Ir : سعر الفائدة الحقيقي، In : سعر الفائدة الإسمي، inf : معدل التضخم المتوقع.

وتقضي الفكرة هنا بإبقاء سعر الفائدة الإسمي متدينا، مع معدل تضخم مرتفع، ما يجعل سعر الفائدة الحقيقية سالبا، الأمر الذي يجعل الإقتراض من البنوك والمؤسسات المالية جذابا، وهو ما يزيد من الإنفاق الاستثماري بالاضافة الى زيادة الإستهلاك، وهنا يكون لدى البنك المركزي تركيبة قوية قابلة للقياس وللتحكم فيها، فزيادة الإقتراض تزيد من المعروض النقدي، وبالتالي المزيد من الإنفاق الاستثماري والإستهلاكي على حد سواء، الأمر الذي يؤدي الى إرتفاع سرعة تداول النقود، ليصل في الأخير الى الهدف الأساسي وهو زيادة معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

للإشارة فإن سياسة معدلات الفائدة الحقيقية السالبة والتخويف من التضخم تشكل إجراءات أساسية وسهلة اللجوء إليها للتأثير المباشر في الأعوان الإقتصاديين، بدلا من اللجوء إلى الأدوات المعتادة الكمية والكيفية على حد سواء، وحتى الأدوات غير التقليدية (التيسير الكمي)، هاته الأدوات التي يكون لها تأثير غير مباشر ويتطلب فترة للوصول إلى الأهداف النهائية، لذلك يفضل البنك المركزي اللجوء إلى إجراءات التخويف من التضخم، لأنها تعمل على الإقتراض بمبالغ مالية يتم تسديدها عند الإستحقاق بمبالغ أقل قيمة من الأولى بفعل التضخم، وهو الأمر الذي لا يمكن للأعوان الإقتصاديين تفويته.

يقتضي إجراء التخويف من التضخم إلى تشجيع الإقتراض من خلال معدلات الفائدة السالبة، وتشجيع الإنفاق بسبب الخوف من التضخم، وقد يؤدي ما ينتج عن ذلك من تركيبة من الرفع المالي وتوقعات التضخم إلى زيادة الكتلة النقدية وسرعة تداول النقود، وبالتالي يزيد من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يجعل الإقتصاد يخرج من الركود في وقت قريب جدا، ويجعله يعمل ذاتيا، إذا إستطاع البنك المركزي التأثير في معتقدات القطاع الخاص.

تعمل آلية التيسير الكمي (التي هي موضوع دراستنا) على رفع معدل التضخم، على إعتبار أن كمية النقود المطروحة ليس لها مقابل حقيقي، وعليه فإن سياسة التيسير الكمي بالإضافة إلى أغراضها الأخرى فإنها تعمل على زيادة معدل التضخم وتشجيع الإقتراض وزيادة الإستهلاك، ناهيك عن زيادة سرعة النقود في الإقتصاد وغيرها من

الأهداف غير المباشرة، إذ أنها تعتبر حجر الزاوية في إجراءات التخويف من التضخم ووقود إشعال التضخم، وهنا يبقى على البنك المركزي سوى اللعب على وتر التأثير من نشوة الثروة والتخويف من التضخم من خلال الدعاية* . للإشارة فإن هاته الإجراءات يجب أن في ظل جهاز مصرفي وسوق مالي متطوران، يمكنان من تنظيم السيولة في الاقتصاد، وتوزيعها بكفاءة على الأعوان الإقتصاديين، كما أن هاته الإجراءات تكون فعالة في حالة ما إذا كانت كل الكتلة النقدية يتم تداولها داخل الجهاز المصرفي وليس خارجه، كما أن البنك المركزي يجب عليه عند اللجوء إلى إجراء التخويف من التضخم، يجب عليه مراعاة معدل التضخم الذي يجب أن يكون أقل من 2%، لأنه إجراء مصاحب لسياسة التيسير الكمي التي تستهدف زيادة التضخم، فإذا ما خرج التضخم من السيطرة سيلجأ الأعوان الإقتصاديون إلى عملية الدولار، وهي الإدخار بغير العملة المحلية، كما أن هاته الإجراءات يجب أن تكون في ظل جهاز إنتاجي مرن يكون لسياسة التيسير الكمي تأثير مباشر عليه، ويتم تدعيمها بإجراءات التخويف من التضخم من أجل زيادة الاستهلاك وزيادة الاقتراض، فإذا لم يكن مرنا ستعكس العملية برمتها في شكل زيادة في الواردات.

ما يؤخذ على إجراء التخويف من التضخم، هو أنه يصعب على البنك المركزي التأثير معتقدات القطاع الخاص بشكل كبير على الأقل، وإذا ما أخفق في ذلك، فإنه سيكون هناك إنعكاس خطير على كل إجراءات السياسة النقدية، ولن يصدق أحد الحقيقة هذا إن وجدت، ويتحول البنك المركزي مضطرا إلى ممارسة للخداع والأمل بالأفضل، بدل تلك المتابعة الباردة والعقلانية والعلمية للسياسة النقدية الهادفة إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتخفيض البطالة وإستقرار الأسعار والصرف.

ثالثا: التصريحات.

يعمل البنك المركزي من فترة لأخرى على تدعيم السياسة النقدية، وتعديل إتجاه وفعالية أدواتها من فترة لأخرى من خلال التصريحات، التي تدخل ضمن وسائل وإجراءات الدعاية والإعلام، من أجل دفع الأعوان الإقتصاديين إلى زيادة إنفاقهم الإستثماري والاستهلاكي.

إلا أن التصريحات السلبية والإيجابية التي يستخدمها البنك المركزي، أو الجهات التنفيذي بإيعاز منه، تكون في أغلب الأحيان من أجل التأثير في سلوك الأعوان الإقتصاديين، وتغيير معتقداتهم وتوجيهها بما يخدم الأهداف النهائية للسياسة النقدية من جهة، أو جهة أخرى بغرض تهيئة الظروف المناسبة من أجل تطبيق سياسة مالية أو نقدية معينة، تكون في أغلب الأحيان ذات معارضة سياسية ورفض شعبي، وبالتالي يصعب على البنك المركزي تطبيقها، إلا من خلال تهيئة الظروف الملائمة لها، بحيث تصبح ضرورة حتمية، يضطر الأعوان الإقتصاديون إلى قبولها حتى وإن لم يكونوا من أنصارها، وتعد التصريحات التي يصدرها البنك المركزي وإعلانه من فترة لأخرى من

خلال مختلف وسائل الإعلام، أحد أهم الإجراءات المصاحبة للسياسة النقدية بإختلاف أنواعها وإتجاهاتها، وذلك من أجل حشد التأييد لها، وشرح مختلف مراحلها وأهدافها النهائية.

ثانيا: الإطار التحليلي للدراسة - آفاق تطبيق سياسة التيسير الكمي في الجزائر .

بعد إنتهاء برنامج التعديل الهيكلي في الجزائر، بشقيه الإستقرار والتثبيت الهيكلي، دخلت الجزائر في سياسة الإنعاش الإقتصادي، الممولة كليا من ريع القطاع المزدهر، تستهدف إنعاش الإقتصاد، عن طريق سياسة مالية توسعية، كينزية في خلفيتها الفكرية، يتم تنفيذها من خلال الموازنة السنوية، والتي ما فتئت تحقق عجزا ماليا سنة تلو أخرى، يتم تمويله في الغالب من خلال تسبيقات من طرف البنك المركزي، في حدود الـ 10% من إيرادات السنة الفارطة في الموازنة العامة، على أن لا تتعدى هاته التسبيقات مدة 240 يوم، ليتم إستردادها⁸، كما يمكن الترخيص لبنك الجزائر أن يمنح بصفة إستثنائية تسيقا للخرينة العمومية، على أن توجه للتيسير النشط للمديونية الخارجية، هاته العملية لا يمكن بأي حال من الأحوال إعتبارها من عمليات التيسير الكمي.

1. سياسة التمويل بالعجز وتقاربها مع سياسة التيسير الكمي في الجزائر:

تتشارك سياسة التمويل بالعجز مع سياسة التيسير الكمي، في أن كلا منهما يأخذ بمبدأ طبع الكتلة النقدية من الفراغ التي يقوم بها البنك المركزي، إلا أنهما تختلفان جذريا من حيث إستعمالات هاته النقود ووجهتها، والأعوان الإقتصاديين المستفيدين منها، ناهيك عن الغرض منها، وعليه فإننا نشير الى الإطار القانوني لطبع النقود ومقابلاتها الكتلة النقدية، بالاضافة الى التطرق لسياسة طبع الكتلة النقدية التي اقرها قانون النقد والقرض 17-10.

فبعد الصدمة غير المواتية لقطاع المحروقات الذي يعتبر المصدر الأول في تمويل الموازنة العامة في الجزائر من جهة، وبعد ردود الفعل السلبية من طرف الأعوان الإقتصاديين، التي حرضتها لجوء السلطات إلى زيادة الضرائب لتعويض تراجع مداخيل النفط من جهة أخرى، لجأت الجزائر إلى سياسة التيسير الكمي كنوع من الإلتفاف على ردود الفعل السلبية لدى الأعوان الإقتصاديين، والتي تقتضي بطبع كتلة نقدية ليس لها مقابل لدى البنك المركزي من أجل تمويل الموازنة العامة في الجزائر لسنة 2018، وذلك من خلال صدور قانون النقد والقرض 10/17 المؤرخ في 2017/10/11، والذي يحتوي مادة واحدة ووحيدة وهي المادة 45 مكرر، التي تعدل المادة 46 والمادة 47 من الأمر 11/03 المؤرخ في 2003/08/26، الذي بدوره يعدل القانون 10/90 المؤرخ في 1990/04/14 المتعلق بالنقد والقرض.

إن المتصفح للأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض وقبله القانون 10/90 يجد أن البنك المركزي بإمكانه تمويل الموازنة العامة الحكومية من خلال بندين أساسيين، او بصيغة أخرى هناك طريقتين لتمويل الموازنة العامة في الجزائر، نذكرهما على النحو الآتي:

1. يمكن لبنك الجزائر أن يمول الخزينة العمومية في شكل تسبيقات عن طريق سحب على المكشوف بالحساب الجاري لديه، تمويلًا لا يتجاوز 10% من إيرادات السنة الفارطة، ولا يمكنها أن تتجاوز مدة 240 يوم متتالية أو غير متتالية، على أن تكون مرة واحدة في السنة⁹.
2. كما يمكنه أن يقوم بشراء سندات الخزينة العمومية في حدود 20% من إيرادات السنة الفارطة، على أن لا تتعدى مدتها 06 أشهر، كما يمكنه أن يأخذ تحت نظام الأمانة أو أن يخصم السندات المكفولة لصالح محاسبي الخزينة والمستحقة خلال 03 أشهر¹⁰.

إلا أنه بعد الصدمة النفطية السالبة التي بدأت مع سنة 2013، وتزايدت حدتها مع مرور الوقت، إضطر السلطات المالية في الجزائر إلى إتباع سياسة مالية تقييدية، من خلال التوسع في الضرائب، المباشرة من خلال رفع معدلها على أرباح الشركات والأجور، والعديد من الرسوم للخدمات العمومية وغيرها، وغير المباشرة من خلال رفع الرسم على القيمة المضافة، ناهيك عن رفع أسعار الوقود وغيرها، كل هذا أدى إلى العديد من ردود الفعل السلبية والرافضة من طرف الأعوان الإقتصاديين، بمجرد الموافقة على قانون المالية للسنوات 2013-2017 وحتى 2018، وحتى تتفادى ردود الفعل السالبة هاته لجأت إلى سياسة التيسير الكمي، من خلال قانون النقد والقرض 17-10 المؤرخ في 2017/10/11، والذي تم من خلاله وضع الإطار التشريعي والقانوني الذي يسمح للبنك المركزي بشكل إستثنائي لمدة 05 سنوات بشراء السندات المالية التي تصدرها الخزينة العمومية من أجل المساهمة على وجه الخصوص في¹¹:

❖ تغطية إحتياجات التمويل للخزينة العمومية.

❖ تمويل الدين العمومي الداخلي.

❖ التمويل للصندوق الوطني للإستثمار.

تنفذ هاته الآلية لمراقبة تنفيذ برنامج الإصلاحات الإقتصادية والهيكلية والميزانية، والتي ينبغي أن تفضي في نهاية الفترة المذكورة كأقصى تقدير إلى:

❖ توازنات خزينة الدولة.

❖ توازن ميزان المدفوعات.

إن المتفحص لقانون النقد والقرض 17-10 لا يتضح له أي سياسة واضحة أو أن البنك المركزي سينفذ سياسة معينة، وهذا بالنظر إلى أن البنك المركزي يقوم بشراء سندات الخزينة العمومية منذ صدور قانون النقد والقرض 90-10 من خلال التسبيقات الموجهة في شكل أذونات خزينة موجهة لتمويل الموازنة السنوية، وكذلك شراء السندات وإعادة خصم السندات والموجهة إلى تمويل المخططات التنموية الخماسية لسياسة الإنعاش الإقتصادي بعد الدخول في تنفيذ هاته السياسة، وقبلها شراء السندات من أجل التوازنات المالية كإجراء مصاحب لسياسة التعديل الهيكلي سنوات التسعينات.

وعليه السؤال المطروح: هل هذا القانون يشرع لسياسة التيسير الكمي في الجزائر؟

من أجل أن نجيب على هذا التساؤل، نعود إلى مبدأ سياسة التيسير الكمي والقاضي بإمكانية طبع كتلة نقدية ليس لها مقابل لدى البنك المركزي، وعليه فإنه على هذا الأساس فإن البنك المركزي لا يتبع سياسة التيسير الكمي، وعليه فإنه يمكننا القول بأن هذا القانون لا يعدو كونه أمراً مباشراً للبنك المركزي الجزائري، بشراء سندات الخزينة العمومية من أجل تمويل عجز الموازنة السنوية الناتج عن الصدمة السالبة لقطاع المحروقات، وهو ما يجعلنا أمام إشكالية الحد من إستقلالية البنك المركزي لا غير، ومحاولة إعادته إلى دور الممول للخزينة العمومية عند الطلب، أي العودة إلى النظام المصرفي قبل صدور قانون القرض والبنك 86-12 المؤرخ في 19/08/1986 والذي يقضي بالتحويل إلى إقتصاد السوق، حين كانت الخزينة العمومية في قمة الهرم المصرفي بدل البنك المركزي، وتحتكر الدائرة النقدية والتمويلية وجزء من الدائرة النقدية.

إلا أننا في القانون 17-10 المتعلق بالنقد والقرض، وبالنظر إلى مجريات مناقشة قانون المالية على مستوى البرلمان بغرفتيه، نجد وضوحاً في الرؤية التي أغفلها القانون 17-10، بحيث أن كل من تتابع من المتدخلين من النواب أو من وزير المالية والوزير الأول، كلهم أكدوا أن هذا القانون سيلجأ من خلاله البنك المركزي إلى طبع كتلة نقدية ليس لها مقابل، في إشارة واضحة لسياسة التمويل بالعجز الموازي وليس سياسة التيسير الكمي، والدليل أن الكتلة النقدية المطبوعة موجهة لتمويل الموازنة العامة السنوية لسنة 2018، ولمدة 05 سنوات متتالية، على أن يبقى كيفية تطبيق هذه السياسة للبنك المركزي بالتنسيق مع الخزينة العمومية للتنظيم، وكيفية طرح هاته الكتلة في الإقتصاد الوطني متروكة للظروف المحيطة بتطبيق هاته السياسة، حتى لا نكون أمام إشكالية قدرة الإستيعاب لهاته الكتلة التضخمية في الإقتصاد الوطنية، والتي سوف توجه بالدرجة الأولى إلى القطاع غير التبادلي، ما يجعلنا أمام إشكالية إرتفاع سعر الصرف الحقيقي، وبالتالي إنحلال التصنيع تدريجياً.

2. الظروف المحيطة بتطبيق سياسة التيسير الكمي في الجزائر.

إلا أننا إذا أردنا تحليل واقع إمكانية إستعمال آلية التيسير الكمي في الجزائر، من أجل تحقيق إنعاش إقتصادي، من خلال سياسة نقدية مؤازرة، فإننا نكون أمام عدة إعتبارات تتطلبها آلية التيسير الكمي، حتى تكون فعالة في تحقيق الأهداف المطلوبة منها، هاته الإعتبارات نذكرها على النحو الآتي:

1. أن عمق السوق التمويلي بشقيه (سوق الأوراق المالية، والبنوك)، يجب أن يكون كبيراً كفاية، ليتم تفعيل آلية التيسير الكمي، كما أنه يجب أن تكون المؤسسات تمويل نفسها من البنوك التجارية بالدرجة الأولى، ومن سوق الأوراق المالية عن طريق السندات، وهذا ما لا ينطبق على المشاريع الإقتصادية في الجزائر، إذ أن ضعف سوق الأوراق المالية وعدم ثقة الجمهور في البنوك الجهاز المصرفي برمته، ينسف فكرة تطبيق هاته الآلية من أساسها، كما

2. أن البنوك التجارية ذات التركيز المصرفي العالي والتي تمول المشاريع في الجزائر هي بنوك عمومية، معظم أموالها متأتية من توطين مصرفي للمجمعات الإقتصادية الكبرى (سونلغاز، وسوناطراك... الخ)، ناهيك عن أن الإقتصاد بحاجة إلى إصلاحات هيكلية جذرية، حتى يكون قادرا على تفادي الآثار الجانبية للتيسير الكمي.
3. من المسلم به إقتصاديا أنه كلما كان هناك مزيد الأموال في النظام الإقتصادي، كلما كان سعر الفائدة ستكون أقل، ما يحفز المشاريع الإقتصادية (خاصة المتوسطة والصغيرة منها) على الإقتراض، إلا أنه في الجزائر، قناة سعر الفائدة لا تؤثر في الأعوان الإقتصاديين في تعديل قراراتهم الإستثمارية، من جهة أخرى فإن معدلات الفائدة على الودائع لا تحرك المدخرين على الإدخار في الجهاز المصرفي*، بالإضافة الى أن كل المعاملات المالية بين المشاريع الإقتصادية تتم خارج الجهاز المصرفي برمته، ما يجعل الإقتصاد في حالة مصيدة سيولة لا نهائية، في حالة إستثنائية تخص الإقتصاد الجزائري فقط، وعليه فإن آلية التيسير الكمي تكون بلا جدوى في هاته الحالة.
4. عدم فتح رؤوس الأموال للمؤسسات والشركات الإقتصادية، وإنغلاقها على نفسها من ناحية التمويل، يؤدي إلى عدم تطبيق هاته الآلية، بالإضافة الى أن فترة اتخاذ قرار التمويل من البنوك التجارية طويلة جدا، هذا من جهة، من جهة أخرى فإن عدم مرونة الجهاز الإنتاجي في الجزائر، تؤدي إلى إفتقاد كل سياسة مالية أو نقدية فعاليتها، على إعتبار أنه إقتصاد ريعي، يشكل الإستيراد فيه حصة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي، وهنا فإن إمكانية تطبيق آلية التيسير الكمي تكون عديمة الفعالية، لأن الجهاز الإنتاجي غير قادر على زيادة الإنتاج أو تخفيضه.
5. أن ما يميز هاته الأداة، هو أنها تكون ذات فعالية في حالة الإنكماش الإقتصادي فقط، بهدف تعزيز النمو الإقتصادي، بشرط أن يكون معدل التضخم دون الـ 2%، على إعتبار أن الكتلة النقدية المطروحة ليس لها مقابلات لدى البنوك المركزية، وبالتالي فهي تشكل تضخم، كما أن التيسير الكمي يشترط أن تكون الكتلة النقدية موجهة للأعوان الإقتصاديين، من أجل تحفيز الإستثمار والإستهلاك، ولا تذهب في شكل أرباح لمسيري البنوك التجارية، والمؤسسات المالية الكبيرة التي تجب على الحكومة إنقاذها باعتبارها محركا للإقتصاد (فاني ماي، فريدي مايك... الأمريكية على سبيل المثال)، ناهيك عن مراعاة الشركاء التجاريين، ومدى إستعمالهم لهاته الأداة، ووضعية الإقتصاد لديهم، حتى لا يتم الدخول في حرب عملات، أو سياسات حمائية تدميرية، على إعتبار أن عملية التيسير الكمي ما هي إلا خفض لقيمة العملة، يستدعي خفض مماثل من قبل الشركاء التجاريين لعملاتهم، حتى لا يُسرق منهم النمو الإقتصادي نتيجة هاته العملية.
6. بالنسبة إلى عملية تخفيض قيمة العملة، فإن السلطات تستهدف من ورائها تمويل الموازنة العامة عند تحويل مداخيل القطاع المزدهر إلى الدينار الجزائري، وليس تخفيض الصادرات على إعتبار أن الجهاز الإنتاجي غير مرن، بل العكس تكون هنا قد حفزت قطاع الإستيراد والذي بدوره يؤدي إلى تضخم مستورد، من جهة أخرى فإن تخفيض قيمة الدينار المتتالية وإن كانت تكسب الإقتصاد الجزائري ميزة تنافسية (من الناحية النظرية)، فإن عملية التيسير

الكمي ما هي إلا الوجه الآخر لعملية تخفيض قيمة الدولار أو اليورو، وهما الشركاء التجاريين، وبالتالي فإن تخفيض قيمة الدينار، يتبعه تيسير كمي أمريكي وأوروبي يؤدي إلى إلغاء المكتسبات المرغوبة من هاته العملية.
خاتمة:

تعتد سياسة التيسير الكمي من أهم أدوات السياسة النقدية، من أجل الحيلولة دون دخول الإقتصاد في مرحلة الإنكماش الإقتصادي، إلا أن هاته السياسة لها شروط محددة يجب توفرها على أرض الواقع قبل بداية تطبيقها، حتى تكون لها الآثار الإيجابية والمرغوبة، وإلا إنعكست سلبيا على الإقتصاد، على إعتبار أن هاته الكتلة النقدية المطروحة ليس لها مقابل، وسرعان ما تظهر ضغوطا تضخمية تكون أكبر من النمو الإقتصادي المحقق، ناهيك عن الآثار السلبية الأخرى للكتلة النقدية المطروحة، التي توجه في حالة عدم مرونة الجهاز الإنتاجي إلى القطاع غير التبادلي، وهو ما يؤدي إلى زيادة متاعب القطاع التبادلي ويبدأ في الانحلال التدريجي نتيجة زيادة الطلب على السلع الأجنبية، وبالتالي يفقده تنافسيته تدريجيا، وعلى العموم ومن خلال هاته الورقة البحثية فقد توصلنا إلى العديد من النتائج، نذكرها على النحو الآتي:

1. يمكننا القول أن آلية التيسير الكمي، وإن كانت لها آثار إقتصادية مرغوبة، يمكنها أن تكون سياسة نقدية مؤازرة لسياسة الإنعاش الإقتصادي في الجزائر، يمكن من خلالها تحقيق إنعاش إقتصادي، إلا أنه لا يمكن تطبيقها على أرض الواقع، لأن شروطها على أرض الواقع غير محققة.
2. القانون 10-17 يشرع لتطبيق سياسة التمويل بالعجز، أو ما يعرف بسياسة الإصدار النقدي، ويكمن الفرق في طبيعة الأموال ووجهتها والغرض منها ومقابلات الكتلة النقدية فيها وغيرها، وهي سياسة تقترب إلى حد بعيد مع سياسة التيسير الكمي، إلا أن شروط كلا منها مختلفة.
3. أن عملية تخفيض قيمة العملة في الجزائر، والتي تمت في فترات متقاربة، وإن كان الغرض منها هو تمويل الموازنة العامة عند التحويل، من أجل التخفيف من الصدمة السالبة للقطاع النفطي، هاته العملية تعادل في جزء منها سياسة التيسير الكمي، لن كلا منها تؤدي إلى التضخم، ناهيك عن أن كلا منها يقوم بطبع كتلة نقدية ليس لها مقابل.
4. أن الإشكال في الإقتصاد الجزائري يكمن في الخلل الهيكلي، وليس في تمويل الموازنة العامة السنوية أو حتى تمويل الأعوان الإقتصاديين، وعليه فإن تطبيق سياسة التيسير الكمي في الجزائر في ظل هاته الظروف لا طائل منه، وستكون له إنعكاسات سلبية خطيرة على الإقتصاد الوطني.
5. يتميز الإقتصاد الجزائري بأن الإنفاق العام لا يؤدي إلى النمو الإقتصادي، في حين أن النمو الإقتصادي يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام، وهذا يعود إلى إشكالية عدم مرونة الجهاز الإنتاجي، وعليه فإن زيادة الأموال من خلال سياسة التيسير الكمي في ظل هاته الظروف لا طائل منه، قبل معالجة إشكالية مرونة الجهاز الإنتاجي.

الإحالات والمراجع:

- ¹ خليل عبد القادر - مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، مفاهيم أولية وتطبيقات حول النقود والنظريات النقدية - الجزء الاول - ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر 2010 - ص 161.
- ² الباحثون السوريون - التيسير الكمي - مقالة محملة من موقع www.syr-res.com يوم 2017/02/15 - ص 03.
- ^{*} البنك الفدرالي الأمريكي، يسمى بنظام الاحتياطي الفدرالي، وهو تجمع وتكتل لـ 13 بنكا تجاريا أمريكيا، شكلت إتحادا فيما بينها سنة 1913، وقامت باحتكار عمليات البنك المركزي المعهودة، ولذلك فهي لا تعتبر بنكا مركزي بالمعنى المعهود على الأقل.
- ³ معزز لقمان وبريش عبد القادر - التحديات الإستراتيجية التي تواجه الدولار الأمريكي ، قراءة تحليلية في حاضر ومستقبل الدولار الأمريكي - مجلة البحوث والدراسات الإنسانية العدد 09 - 2014 ص 187.
- ⁴ www.economist.com/node
- ^{*} نجد مصطلح أكبر من أن يسمح لها بالإخفاق.
- ^{**} في كل مرة يقوم البنك المركزي الأمريكي بعملية تيسير كمي، يقوم بنك الشعب الصيني بتيسير كمي مضاد، حتى يحافظ على سعر صرف اليوان منخفضا مقابل الدولار الأمريكي، حتى يحافظ على تنافسية منتجاته في الأسواق الخارجية، ما أفقد سياسة التيسير الكمي في الولايات المتحدة فعاليتها.
- ⁵ أنظر:
- عبد المطلب عبد الحميد- "السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كمي)" - مجموعة النيل العربية للنشر - القاهرة - 2003 - ص 90.
- عبد المجيد قدي- "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية- دراسة تحليلية تقييمية" - ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر - الطبعة الثانية 2005 - ص 53.
- عوف محمود الكفراوي - السياسة المالية والنقدية في ظل الإقتصاد الإسلامي - ط 02 مركز الإسكندرية للكتاب 2006 - ص 145.
- ⁶ أنظر:
- صالح مفتاح - النقود والسياسة النقدية (المفهوم، الأهداف والأدوات) - دار الفجر للنشر والتوزيع - ط 01 - القاهرة 2005 - ص 150.
- الطاهر لطرش - الإقتصاد النقدي والبنكي - ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر 2012 - ص.ص 152 - 154.
- ⁷ أنظر:
- مجيد ضياء موسوي - إقتصاديات النقود والبنوك - مؤسسة شباب الجامعة - الاسكندرية 2001 - ص.ص 270-271.
- احمد محمد صالح الجلال - دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية دراسة حالة الجمهورية اليمنية 1990-2003 - رسالة ماجستير غير منشورة - - جامعة الجزائر 2006 - ص 64.

* أفضل من يقوم بإجراءات التخويف من التضخم هم من المعارضة وهذا من مفارقة الزمان وسخرية الأمور، بحيث أنهم ينتقدون إجراءات الحكومة بضراوة لغرض سياسي وانتخابي في النهاية، إلا أنهم بذلك يساعدون البنك المركزي على تنفيذ إجراءات السياسة النقدية، من خلال نفخهم المتواصل في نفير التحذير من التضخم، بحيث أنهم يركون الخوف من التضخم لدرجة لا يستطيع البنك المركزي نفسه القيام بها بهذه الكفاءة والفعالية.

⁸ المادة 46 من الأمر 11/03 المؤرخ في 2003/08/26.

⁹ الأمر 11/03 المؤرخ في 2003/08/26، المادة 46.

¹⁰ الأمر 11/03 المؤرخ في 2003/08/26، المادة 47.

11-10 المؤرخ في 2017/10/11 المتعلق بالنقد والقرض - المادة 45 مكرر.

* هذا راجع لعدة إعتبارات منها الدينية، وعدم الثقة في الجهاز المصرفي، ناهيك عن غياب الوعي المصرفي وغيرها من العوامل.